

الملحق 11 - التوصية رقم 11 التزامات المجلس فيما يتعلق بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) (اختبار الجهاد 18)

1. خلاصة

- تمتلك مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية الحالية بالنسبة لمجلس إدارة ICANN طابعًا خاصًا كما هو موضح في لوائح ICANN الداخلية المادة الحادية عشرة، القسم 2:
- ي. يجب مراعاة المشورة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية حول نواحي السياسة العامة كما ينبغي، في عمليتي تشكيل السياسات وتبنيها على السواء. وفي حالة ما إذا قرر مجلس ICANN أن يتخذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية فيجب على المجلس حينئذ إخطار اللجنة وتحديد الأسباب التي جعلته يقرر عدم اتباع المشورة. وستحاول اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN بعد ذلك -بحسن نية وطريقة مناسبة وفعالة- التوصل إلى حل يقبله الطرفان.
- يراعي اختبار الإجهاد 18 السيناريو الذي فيه تُعدّل الحكومات باللجنة الاستشارية الحكومية إجراءات التشغيل الخاصة بها وذلك للتحول من قرارات الإجماع (لا اعتراضات) إلى التصويت بالأغلبية على مشورة مجلس إدارة ICANN. وبما أن مجلس الإدارة يجب أن يسعى لإيجاد حل مقبول للطرفين إذا رفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فقد أثيرت مخاوف بأن مجلس إدارة ICANN قد يضطر للتحكيم بين الحكومات ذات السيادة إذا كانت منقسمة في دعمها لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن شؤون السياسة العامة. بالإضافة إلى ذلك، إذا خفضت اللجنة الاستشارية الحكومية سقف قرارها بينما تشارك أيضًا في المجتمع الجديد المقوّض، فإن بعض أصحاب المصلحة يعتقدون أن هذا يمكنه أن يزيد من نفوذ الحكومة على ICANN.
- من أجل التخفيف من وطأة هذه المخاوف، فإن مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز المساءلة توصي بإجراء تغييرات على لوائح ICANN الداخلية المتعلقة بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، كما هو موضح في التوصيات التفصيلية التالية.

2. توصيات مجموعة عمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN

- 1 توصي مجموعة العمل هذه بعمل التغييرات التالية على المادة الحادية عشر من القسم الثاني للوائح ICANN الداخلية.
- ي. يجب مراعاة المشورة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية حول نواحي السياسة العامة كما ينبغي، في عمليتي تشكيل السياسات وتبنيها على السواء. وفي حالة ما إذا قرر مجلس ICANN أن يتخذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية فيجب على المجلس حينئذ إخطار اللجنة وتحديد الأسباب التي جعلته يقرر عدم اتباع المشورة. أي مشورة من اللجنة الاستشارية الحكومية معتمدة بالإجماع الكامل من اللجنة الاستشارية الحكومية، تفهم على أنها تعني ممارسة اتخاذ القرارات بالاتفاق العام في غياب أي اعتراض رسمي، ولا يجوز رفضها إلا بأغلبية ثلثي مجلس الإدارة، وستحاول اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN بعد ذلك، وبحسن نية وبطريقة فعالة وفي الوقت المناسب، إيجاد حل مُرضٍ للطرفين.
- 2 تمتلك اللجنة الاستشارية الحكومية استقلاليتها في تحسين إجراءات التشغيل الخاصة باللجنة لتحديد كيف تتم إثارة الاعتراضات والنظر فيها (على سبيل المثال، عدم السماح لدولة بمواصلة الاعتراض على نفس القضية إذا لم تنضم بلدان أخرى إلى هذا الاعتراض). عند نقل مشورة متفق عليها بالإجماع إلى مجلس الإدارة حيث تسعى اللجنة الاستشارية الحكومية لتلقي اهتمامًا خاصًا، تمتلك اللجنة الاستشارية الحكومية حق الاعتراض لتأكيد عدم وجود أي اعتراض رسمي.

3 ملاحظات:

- إدراج إشارة لجميع اللجان الاستشارية: "ستبدل اللجنة الاستشارية قصارى جهدها لضمان أن المشورة المقدمة واضحة ومدعومة بأساس منطقي".
- تكون الصياغة المقترحة في توصيات تنقيحات اللوائح الداخلية لـ ICANN مفهومة بطبيعتها في هذه المرحلة. سيقوم المستشار القانوني الخارجي لمجموعة عمل عبر المجتمع لتعزيز مساهلة ICANN والفريق القانوني لـ ICANN بعمل مسودة للصياغة النهائية لهذه التنقيحات المجرأة على بنود التأسيس واللوائح الداخلية (اللوائح الداخلية الأساسية / اللوائح الداخلية الموحدة)

3. توضيح تفصيلي للتوصيات

4 معلومات أساسية

- 5 يرتبط اختبار الإجهاد 18 بالسيناريو الذي فيه تُعدّل الحكومات باللجنة الاستشارية الحكومية إجراءات التشغيل الخاصة بها وذلك للتحويل من قرارات الإجماع إلى التصويت بالأغلبية على مشورة مجلس إدارة ICANN. وبما أن مجلس الإدارة يجب أن يسعى لإيجاد حل مقبول للطرفين إذا رفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فقد أثّرت مخاوف بأن مجلس إدارة ICANN قد يضطر للتحكيم بين الحكومات ذات السيادة إذا كانت منقسمة في دعمها لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، إذا خفضت اللجنة الاستشارية الحكومية سقف قرارها بينما تشارك أيضاً في آلية المجتمع الجديدة، فإن بعض أصحاب المصلحة يعتقدون أن هذا يزيد من نفوذ الحكومة على ICANN على نحو غير لائق.
- 6 يتمثل هدف التوصية أيضاً في تفعيل المبادئ، المستمدة من بيان اللجنة الاستشارية الحكومية بدبلن، والتي وافقت عليها مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساهلة ICANN عند إجراء التحريات الإضافية عن اختبار الإجهاد 18:
 - قد تحدد اللجنة الاستشارية الحكومية قواعدها الخاصة بها
 - تسعى اللجنة الاستشارية الحكومية إلى الالتزام في العمل عن طريق الإجماع
 - لن تعمل اللجنة الاستشارية الحكومية على أساس الأغلبية البسيطة لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية
 - يمتلك مجلس الإدارة القدرة على عدم قبول مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، بعد محاولة إيجاد حل مُرضٍ للطرفين
 - على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية أن توفر اتجاهًا واضحًا وأساسًا منطقيًا

العملية والاعتبارات المؤديان إلى التوصية

- 7 استمالت المسودة الثانية من التوصيات عددًا كبيرًا من التعليقات، بأغلبية في دعم التغيير المقترح للوائح الداخلية، مع اعتراضات من عدة حكومات. بعد ختام الجولة الثانية من التعليقات العامة، أعربت حكومات أخرى عن مخاوفها بشأن التغيير المقترح على اللوائح الداخلية.
- 8 تلقت مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساهلة ICANN أيضاً اتصالاً من اللجنة الاستشارية الحكومية بعد اجتماع دبلن، كجزء من بيانها، والذي جاء فيه:

"ساعد النقاش على اختبار الإجهاد 18 أن تستوعب اللجنة الاستشارية الحكومية بشكل أفضل الآراء المختلفة المتعلقة بالمشكلة. تنظر اللجنة الاستشارية الحكومية إلى عملية تقييم المبررات المختلفة التي تم تقديمها حتى الآن المتعلقة باختبار الإجهاد 18، على النحو التالي:

- ضرورة أن تقوم كل لجنة استشارية بالتأكيد على أن المشورة المقدمة واضحة وتعكس رأي إجماع اللجنة
- ضرورة قيام كل لجنة استشارية بالحفاظ على استقلاليتها الخاصة في تعريفها للإجماع
- القيمة التي يقدمها المجلس للوصول إلى مشورة إجماع

- تتسق توصية مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية، من قبل فريق مراجعة المسؤولية والشفافية 2، لضبط قرار مجلس ICANN برفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية الخاصة بالتصويت بأغلبية الثلثين، مع الحد المقرر لرفض توصيات المنظمة الداعمة لأسماء رموز الدول و المنظمة الداعمة للأسماء العامة وعملية وضع السياسة."

9 بعد فترة التعليق العام الثانية، والمدخلات الواردة من بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في دبلن، نظمت مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساهمة ICANN مجموعة فرعية محددة من أجل:

- تقييم الخيارات الموجودة، ونقاط الاتفاق / الاختلاف
- تزويد مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساهمة ICANN بالكامل بملخص موجز لوجهات النظر والخيارات
- إعداد تقارير إلى مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساهمة ICANN بحيث يمكن تقييم الإجماع حول كيفية الاستجابة لاختبار الإجهاد 18، والذي حدد المخاطر التي يمكن أن اللجنة الاستشارية الحكومية قد تغير قاعدتها المتبعة في اتخاذها للقرارات، وبالتالي تطلب من مجلس إدارة ICANN التحكيم بين الحكومات ذات السيادة

10 ضمن هذه المجموعة الفرعية تم الاتفاق على الاستنتاجات التالية:

- قد تحدد اللجنة الاستشارية الحكومية قواعدها الخاصة بها
- العمل بإجماع الآراء ضمن اللجنة الاستشارية الحكومية
- عدم العمل على أساس الأغلبية البسيطة لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية
- يمتلك مجلس الإدارة القدرة على عدم قبول مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، بعد محاولة إيجاد حل مُرضٍ للطرفين
- على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية أن توفر اتجاهًا واضحًا وأساسًا منطقيًا

11 الخيارات البديلة المعتبرة والمرفوضة

12 داخل هذه المجموعة، تم تقديم العديد من الخيارات والنظر فيها.

13 قدمت البرازيل اقتراحًا بالتغييرات التالية على اللائحة الداخلية

- [...] حيث التزم مجلس إدارة ICANN بالوقوف على مشورة اللجنة الاستشارية، ولم يتم تبني هذه المشورة، فهو مطالب بالوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف لتنفيذ هذه المشورة، وستبذل اللجنة الاستشارية قصارى جهدها لضمان وضوح هذه المشورة والتأكد من أنها تعكس بجلاء إجماع اللجنة. في هذا السياق، تمتلك اللجنة الاستشارية الحق في تحديد تعريف معين لإجماع الآراء". [...]
- [...] لا يتم رفض أي مشورة اعتمدها اللجنة الاستشارية الحكومية بإجماع الآراء إلا بأغلبية أكثر من ثلثي مجلس الإدارة. وستحاول اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN بعد ذلك -بحسن نية وطريقة مناسبة وفعالة- التوصل إلى حل يقبله الطرفان. [...]

14 بعد المناقشات داخل المجموعة الفرعية، والمخاوف التي أثارت من جانب بعض أصحاب المصلحة بأن مقترح البرازيل من شأنه أن يخلق التزامات أقوى لمجلس إدارة ICANN في حين لا يوفر ضمانات كافية بأن عملية صنع القرار من اللجنة الاستشارية الحكومية ستظل تركز بقوة على إجماع الآراء، كان هناك مقترح، مبني على الصياغة الأولية التي كتبتها الدنمارك، وتعززه مجموعة من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الأوروبيين، تم اعتباره:

"يجب مراعاة المشورة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن النواحي السياسية العامة كما ينبغي الأخذ في عين الاعتبار، في عمليتي تشكيل السياسات وتبنيها على حد سواء.

وفي حالة ما إذا قرر مجلس ICANN أن يتخذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية فيجب على المجلس حينئذ إخطار اللجنة وتحديد الأسباب التي جعلته يقرر عدم اتباع المشورة.

أي مشورة من اللجنة الاستشارية الحكومية معتمدة بالإجماع الكامل من اللجنة الاستشارية الحكومية، تفهم على أنها تعني ممارسة اتخاذ القرارات بالاتفاق العام في غياب أي اعتراض رسمي، ولا يجوز رفضها إلا بأغلبية ثلثي مجلس الإدارة.

أي مشورة معتمدة من اللجنة الاستشارية الحكومية بإجماع الآراء مع اعتراضات من أقلية صغيرة جدًا فقط من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، قد يتم رفضها بأغلبية أصوات مجلس الإدارة.

في كلا الحالتين، ستحاول اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN بعد ذلك بحسن نية وطريقة مناسبة وفعالة- التوصل إلى حل يقبله الطرفان".

15 دعم بعض أصحاب المصلحة تعديلاً على هذا المقترح لإزالة الكلمات "أي مشورة معتمدة من اللجنة الاستشارية الحكومية بإجماع الآراء مع اعتراضات من أقلية صغيرة جدًا فقط من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، قد يتم رفضها بأغلبية أصوات مجلس إدارة ICANN". وقبول ذلك بدعم وكذلك مقاومة، بحجة أن هذا لن يعالج الشواغل التي تم الإعراب عنها خلال التعليق العام الثاني إزاء عدم وجود مرونة بشأن إجراءات صنع قرار من اللجنة الاستشارية الحكومية.

16 وعندما أعرب بعض المشاركين عن مخاوفهم بشأن إدخال حد الثلثين ليصنع مجلس الإدارة قراره، تم تقديم مقترحًا متوسطًا على هذا النحو:

"ي. يجب مراعاة المشورة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية حول نواحي السياسة العامة كما ينبغي، في عمليتي تشكيل السياسات وتبنيها على السواء.

وفي حالة ما إذا قرر مجلس ICANN أن يتخذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية فيجب على المجلس حينئذ إخطار اللجنة وتحديد الأسباب التي جعلته يقرر عدم اتباع المشورة.

قد يتم رفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية والتي تتمتع بتأييد واسع من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في غياب اعتراض كبير بأغلبية الأصوات من مجلس الإدارة.

في هذه الحالة، ستحاول اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN بعد ذلك بحسن نية وطريقة مناسبة وفعالة- التوصل إلى حل يقبله الطرفان.

17 تم تقديم هذا المقترح المقارن إلى مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN في 24 نوفمبر. بعد مناقشة مستفيضة، وعلى الرغم من أن بعض أصحاب المصلحة أعربوا عن استعدادهم لقبول المقترح كحل وسط، إلا أنه تبقت اعتراضات كبيرة. حدد الرؤساء بالمشاركة أن مستوى الدعم لم يكن كافيًا لاستدعاء التوافق بالآراء السائدة على هذا المقترح.

18 وعند مناقشة سبل المضي قدمًا داخل مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN يوم 26 نوفمبر، قامت المجموعة بتقييم المناقشات الماضية، وأشارت إلى [بيان الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات \(NTIA\)](#) من بيان 25 نوفمبر بشأن اختبار الإجهاد 18. تم تقديم المقترح النهائي بشكل مشترك مع الدنمارك وكيث درازيك (بالتواصل مع ICG). وتم تأكيد المقترح في غياب أي اعتراض.

19 اختبار الإجهاد الذي حمل بين طياته كل هذا، أصبحت صيغته الآن:

20 اختبار الإجهاد رقم 18: تُعدّل الحكومات باللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) إجراءات التشغيل الخاصة بها وذلك للتحويل من قرارات الإجماع إلى التصويت بالأغلبية للنصيحة إلى مجلس ICANN

21 النتيجة (النتائج): بموجب اللوائح الداخلية القائمة، يجب أن تنتظر ICANN نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية وترد عليها، حتى إذا لم تكن النصيحة مدعومة بالإجماع. ويمكن أن توافق أغلبية الحكومات على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

إجراءات المساءلة القائمة	إجراءات المساءلة المقترحة
22	26
تتطلب لوائح ICANN الداخلية الحالية (المادة 11) أن تحاول ICANN العثور على حل يرضي جميع الأطراف بالنسبة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.	من بين التدابير المقترحة إجراء تعديل على لوائح ICANN الداخلية (المادة 11، البند 2، الفقرة 1 "ي") لتطلب محاولة العثور على حل مقبول فقط عندما تكون مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية مدعومة بالإجماع، يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي.
23	27
كما تعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية في الوقت الراهن نصيحة رسمية وفقاً للمبدأ التشغيلي رقم 47: "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي".	يُقر إجراء المساءلة المقترحة أن قرار عدم اتباع مشورة توافق بالإجماع يتطلب أغلبية 3/2 مجلس ICANN.
24	28
يجوز أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية في أي وقت بتغيير إجراءاتها بدلاً قاعدة الإجماع الحالية.	كذلك، يمكن أن تقدم اللجنة الاستشارية الحكومية مشورة إلى ICANN في أي وقت، سواء بإجماع تام أو بدونه.
25	29
وحينها سينطبق شرط إيجاد حل مقبول لدى الأطراف في اللوائح الداخلية الحالية، وليس سينطبق فقط على مشورة إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية.	انطلاقاً من الاعتراف بالمبدأ العام أن اللجنة الاستشارية يجب أن تكون حكماً ذاتياً لتحسين إجراءات التشغيل الخاصة بها، يمكن أن تحدد اللجنة الاستشارية الحكومية كيفية إثارة الاعتراضات وكيفية أخذها في الاعتبار

30 لماذا توصي مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN بهذا؟

- 31 كان اختبار الإجهاد 18 من بين السيناريوهات المحتملة التي يمكنها اختبار مدى تحدي مجتمع ICANN للإجراءات التي اتخذتها مؤسسة ICANN وعملاً إذا كان يمكنها ذلك. ينطوي الأساس المنطقي لتطوير اختبار الإجهاد هذا على عاملين:
- 32 أولاً، كان أفراد مجتمع ICANN على علم بأن بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية قد أعربوا عن رغبتهم في تغيير أسلوب اللجنة الاستشارية الحكومية التاريخي في استخدام الإجماع لصنع القرار، حيث "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي". وعلاوة على ذلك، فإن الأمر لن يستغرق سوى أغلبية بسيطة من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية لتغيير طرق صنع القرار إلى مستوى أقل.
- 33 ثانياً، أدركت مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN أن اللوائح الداخلية الحالية لـ ICANN تلزم مجلس الإدارة بمحاولة إيجاد "حل مقبول لدى الأطراف" إذا قرر عدم اتباع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. هذا المستوى من الاحترام المطلوب فريد من نوعه للجنة الاستشارية الحكومية وغير مطلوب للحصول على مشورة من منظمات الدعم واللجان الاستشارية الأخرى. والأهم من ذلك، ينطبق التزام مجلس الإدارة بإيجاد حل مقبول لدى الأطراف على كل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، حتى لو كانت هذه المشورة غير مدعومة بإجماع اللجنة الاستشارية الحكومية أو كانت تعارضها أقلية مهمة من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية.
- 34 لهذه الأسباب، أضافت مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN اختبار الإجهاد 18 إلى مسودة الاقتراح، وخُصص طرف عمل اختبار الإجهاد إلى أن تدابير المساءلة الحالية لم تكن كافية للسماح للمجتمع لعقد مساءلة لمجلس ICANN عن أفعاله إذا كان المجلس قد اضطر إلى البحث عن حل تفاوضي مع اللجنة الاستشارية الحكومية.
- 35 ومن أجل توجيه الاهتمام باختبار الإجهاد 18، اقترحت مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN تعديلاً على لوائح ICANN الداخلية بشأن التزامات المجلس فيما يتعلق بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. سيحافظ التعديل على مطلب مجلس إدارة ICANN للبحث عن حل مقبول لدى الأطراف، ولكن فقط للحصول على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التي كانت مدعومة بتوافق الآراء بين أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية.
- 36 ينبغي ألا تؤدي مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التي تعارضها أقلية مهمة من الحكومات إلى التزام مجلس إدارة ICANN بالدخول في مفاوضات ثنائية مع اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن مسألة تؤثر على مجتمع الإنترنت العالمي. وينبغي أن يكون التفويض بين مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية إلزامياً فقط لحسم الخلافات بين ICANN والحكومات - وليس لإعادة حل الخلافات بين الحكومات نفسها.
- 37 وكنتييجة طبيعية لأهمية الإجماع على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، يشمل الاقتراح مطلب وهو أن يحتاج مجلس الإدارة إلى أغلبية الثلثين ليقرر عدم اتباع إجماع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.
- 38 ولتجنب أي غموض، عند نقل مشورة متفق عليها بالإجماع إلى مجلس الإدارة حيث تسعى اللجنة الاستشارية الحكومية لتلقي اهتماماً خاصاً، تمتلك اللجنة الاستشارية الحكومية حق الاعتراض لتأكيد عدم وجود أي اعتراض رسمي بين أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية.

- 39 يتمشى التغيير المقترح للوائح الداخلية مع الممارسة التي تستخدمها اللجنة الاستشارية الحكومية حالياً، والتي تستخدم قاعدة توافق الآراء التالية لقراراتها:
- "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي."
- 40 يقر التغيير المقترح على اللوائح الداخلية بأنه يجوز للجنة الاستشارية الحكومية وفقاً لتقديرها تعديل **المبدأ التشغيلي رقم 47** الخاص بها فيما يخص "توفير المشورة إلى مجلس إدارة ICANN". توجد قواعد مماثلة لسياسة الإجماع والمشورة بالفعل في لوائح ICANN الداخلية، والتي تتطلب دعماً كبيراً لتوصيات السياسة القادمة من المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومنظمة دعم أسماء رمز البلد.
- 41 إن التغيير المقترح على اللوائح الداخلية لاختبار الإجهاد رقم 18 لا يتداخل مع أسلوب اللجنة الاستشارية الحكومية في اتخاذ القرارات. تمتلك اللجنة الاستشارية الحكومية استقلاليتها في تحسين إجراءات التشغيل الخاصة باللجنة لتحديد كيف تتم إثارة الاعتراضات والنظر فيها (على سبيل المثال، عدم السماح لدولة بمواصلة الاعتراض على نفس القضية إذا لم تنضم بلدان أخرى إلى هذا الاعتراض).
- 42 وإذا ما قررت اللجنة الاستشارية الحكومية اعتماد المشورة بطرق أخرى غير عملية الإجماع، فسوف تظل ICANN ملزمة بإعطاء العناية الواجبة إلى مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية: "يجب مراعاة النصيحة وفقاً للأصول المرعية سواء في تشكيل السياسات أو اعتمادها".
- 43 علاوة على ذلك، سيتعين على ICANN شرح سبب عدم اتباع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية: "في حالة إذا ما قرر مجلس ICANN أن يتخذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية فيجب على المجلس حينئذ إخطار اللجنة وتحديد الأسباب التي جعلته يقرر عدم اتباع تلك المشورة".
- 44 يتمثل التأثير الوحيد لهذا التغيير في اللوائح الداخلية في الحد من النصيحة عند التزام ICANN "بالمحاولة وبتقنين وبطريقة فعالة ومناسبة زمنياً للعثور على حل مقبول من الطرفين". سيسري مطلب الاستشارة الدقيق والصعب في بعض الأحيان فقط بالنسبة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية التي تم اعتمادها بالإجماع بين أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية.

4. تغييرات من 'اقتراح المسودة الثاني لتوصيات مسار العمل 1'

45 إصدار مقترح المسودة الثانية لاختبار الإجهاد 18:

46	اختبار الإجهاد رقم 18: تُعدّل الحكومات باللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) إجراءات التشغيل الخاصة بها وذلك للتحويل من قرارات الإجماع إلى التصويت بالأغلبية للنصيحة إلى مجلس ICANN														
47	النتيجة (النتائج): بموجب اللوائح الداخلية القائمة، يجب أن تنتظر ICANN نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية وترد عليها، حتى إذا لم تكن النصيحة مدعومة بالإجماع. وعلى سبيل المثال يمكن أن توافق أغلبية الحكومات بموجب ذلك على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التي تقيد حرية التعبير.														
	<table border="1"> <thead> <tr> <th>إجراءات المساءلة المقترحة</th> <th>إجراءات المساءلة القائمة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>48</td> <td>تشتد لوائح ICANN الداخلية الحالية (المادة 11) أن تحاول ICANN العثور على حل يرضي جميع الأطراف بالنسبة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.</td> </tr> <tr> <td>49</td> <td>ويكون هذا مطلوباً لأي نصيحة من اللجنة الاستشارية الحكومية وليس فقط النصائح بالإجماع.</td> </tr> <tr> <td>50</td> <td>كما تعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية في الوقت الراهن نصيحة رسمية وفقاً للمبدأ التشغيلي رقم 47: "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي". ولكن يجوز أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية في أي وقت بتغيير إجراءاتها لاستخدام التصويت بالأغلبية بدلاً من الإجماع الحالي.</td> </tr> <tr> <td>51</td> <td>من بين التدابير المقترحة إجراء تعديل على لوائح ICANN الداخلية (المادة 11، البند 2، الفقرة 1 "ي") لتطلب محاولة العثور على حل مقبول فقط عندما تكون نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية مدعومة بالإجماع.</td> </tr> <tr> <td>52</td> <td>كما يمكن أن تغير اللجنة الاستشارية الحكومية المبدأ التشغيلي رقم 47 لاستخدام أغلبية التصويت لنصيحتها الرسمية، إلا أن لوائح ICANN الداخلية ستتطلب محاولة الوصول إلى حل مقبول فقط عندما تتلقى نصيحة GAC إجماعاً.</td> </tr> <tr> <td>53</td> <td>كذلك، يمكن أن تقدم GAC نصيحة إلى ICANN في أي وقت، سواء بالإجماع أو بدونه.</td> </tr> </tbody> </table>	إجراءات المساءلة المقترحة	إجراءات المساءلة القائمة	48	تشتد لوائح ICANN الداخلية الحالية (المادة 11) أن تحاول ICANN العثور على حل يرضي جميع الأطراف بالنسبة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.	49	ويكون هذا مطلوباً لأي نصيحة من اللجنة الاستشارية الحكومية وليس فقط النصائح بالإجماع.	50	كما تعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية في الوقت الراهن نصيحة رسمية وفقاً للمبدأ التشغيلي رقم 47: "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي". ولكن يجوز أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية في أي وقت بتغيير إجراءاتها لاستخدام التصويت بالأغلبية بدلاً من الإجماع الحالي.	51	من بين التدابير المقترحة إجراء تعديل على لوائح ICANN الداخلية (المادة 11، البند 2، الفقرة 1 "ي") لتطلب محاولة العثور على حل مقبول فقط عندما تكون نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية مدعومة بالإجماع.	52	كما يمكن أن تغير اللجنة الاستشارية الحكومية المبدأ التشغيلي رقم 47 لاستخدام أغلبية التصويت لنصيحتها الرسمية، إلا أن لوائح ICANN الداخلية ستتطلب محاولة الوصول إلى حل مقبول فقط عندما تتلقى نصيحة GAC إجماعاً.	53	كذلك، يمكن أن تقدم GAC نصيحة إلى ICANN في أي وقت، سواء بالإجماع أو بدونه.
إجراءات المساءلة المقترحة	إجراءات المساءلة القائمة														
48	تشتد لوائح ICANN الداخلية الحالية (المادة 11) أن تحاول ICANN العثور على حل يرضي جميع الأطراف بالنسبة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.														
49	ويكون هذا مطلوباً لأي نصيحة من اللجنة الاستشارية الحكومية وليس فقط النصائح بالإجماع.														
50	كما تعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية في الوقت الراهن نصيحة رسمية وفقاً للمبدأ التشغيلي رقم 47: "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي". ولكن يجوز أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية في أي وقت بتغيير إجراءاتها لاستخدام التصويت بالأغلبية بدلاً من الإجماع الحالي.														
51	من بين التدابير المقترحة إجراء تعديل على لوائح ICANN الداخلية (المادة 11، البند 2، الفقرة 1 "ي") لتطلب محاولة العثور على حل مقبول فقط عندما تكون نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية مدعومة بالإجماع.														
52	كما يمكن أن تغير اللجنة الاستشارية الحكومية المبدأ التشغيلي رقم 47 لاستخدام أغلبية التصويت لنصيحتها الرسمية، إلا أن لوائح ICANN الداخلية ستتطلب محاولة الوصول إلى حل مقبول فقط عندما تتلقى نصيحة GAC إجماعاً.														
53	كذلك، يمكن أن تقدم GAC نصيحة إلى ICANN في أي وقت، سواء بالإجماع أو بدونه.														

إصدار مقترح المسودة الثالثة لاختبار الإجهاد 18: 54

55	اختبار الإجهاد رقم 18: تُعدّل الحكومات باللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) إجراءات التشغيل الخاصة بها وذلك للتحوّل من قرارات الإجماع إلى التصويت بالأغلبية للنصيحة إلى مجلس ICANN														
56	النتيجة (النتائج): بموجب اللوائح الداخلية القائمة، يجب أن تنظر ICANN نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية وترد عليها، حتى إذا لم تكن النصيحة مدعومة بالإجماع. ويمكن أن توافق أغلبية الحكومات على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.														
	<table border="1"> <thead> <tr> <th>إجراءات المساءلة القائمة</th> <th>إجراءات المساءلة المقترحة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>57</td> <td>تتشرط لوائح ICANN الداخلية الحالية (المادة 11) أن تحاول ICANN العثور على حل يرضي جميع الأطراف بالنسبة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.</td> </tr> <tr> <td>58</td> <td>كما تعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية في الوقت الراهن نصيحة رسمية وفقاً للمبدأ التشغيلي رقم 47: "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي."</td> </tr> <tr> <td>59</td> <td>يجوز أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية في أي وقت بتغيير إجراءاتها بدلاً قاعدة الإجماع الحالية.</td> </tr> <tr> <td>60</td> <td>وحيثما سينطبق شرط إيجاد حل مقبول لدى الأطراف في اللوائح الداخلية الحالية، وليس سينطبق فقط على مشورة إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية.</td> </tr> <tr> <td>61</td> <td>من بين التدابير المقترحة إجراء تعديل على لوائح ICANN الداخلية (المادة 11، البند 2، الفقرة 1"ي") لتطلب محاولة العثور على حل مقبول فقط عندما تكون مشورة GAC مدعومة بالإجماع، يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي. يُقر إجراء المساءلة المقترحة أن قرار عدم اتباع مشورة توافق بالإجماع يتطلب أغلبية 3/2 مجلس ICANN. كذلك، يمكن أن تقدم GAC مشورة إلى ICANN في أي وقت، سواء بإجماع تام أو بدونه.</td> </tr> <tr> <td></td> <td>انطلاقاً من الاعتراف بالمبدأ العام أن اللجنة الاستشارية يجب أن تكون حكماً ذاتياً لتحسين إجراءات التشغيل الخاصة بها، يمكن أن تحدد GAC كيفية إثارة الاعتراضات وكيفية أخذها في الاعتبار</td> </tr> </tbody> </table>	إجراءات المساءلة القائمة	إجراءات المساءلة المقترحة	57	تتشرط لوائح ICANN الداخلية الحالية (المادة 11) أن تحاول ICANN العثور على حل يرضي جميع الأطراف بالنسبة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.	58	كما تعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية في الوقت الراهن نصيحة رسمية وفقاً للمبدأ التشغيلي رقم 47: "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي."	59	يجوز أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية في أي وقت بتغيير إجراءاتها بدلاً قاعدة الإجماع الحالية.	60	وحيثما سينطبق شرط إيجاد حل مقبول لدى الأطراف في اللوائح الداخلية الحالية، وليس سينطبق فقط على مشورة إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية.	61	من بين التدابير المقترحة إجراء تعديل على لوائح ICANN الداخلية (المادة 11، البند 2، الفقرة 1"ي") لتطلب محاولة العثور على حل مقبول فقط عندما تكون مشورة GAC مدعومة بالإجماع، يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي. يُقر إجراء المساءلة المقترحة أن قرار عدم اتباع مشورة توافق بالإجماع يتطلب أغلبية 3/2 مجلس ICANN. كذلك، يمكن أن تقدم GAC مشورة إلى ICANN في أي وقت، سواء بإجماع تام أو بدونه.		انطلاقاً من الاعتراف بالمبدأ العام أن اللجنة الاستشارية يجب أن تكون حكماً ذاتياً لتحسين إجراءات التشغيل الخاصة بها، يمكن أن تحدد GAC كيفية إثارة الاعتراضات وكيفية أخذها في الاعتبار
إجراءات المساءلة القائمة	إجراءات المساءلة المقترحة														
57	تتشرط لوائح ICANN الداخلية الحالية (المادة 11) أن تحاول ICANN العثور على حل يرضي جميع الأطراف بالنسبة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.														
58	كما تعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية في الوقت الراهن نصيحة رسمية وفقاً للمبدأ التشغيلي رقم 47: "يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي."														
59	يجوز أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية في أي وقت بتغيير إجراءاتها بدلاً قاعدة الإجماع الحالية.														
60	وحيثما سينطبق شرط إيجاد حل مقبول لدى الأطراف في اللوائح الداخلية الحالية، وليس سينطبق فقط على مشورة إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية.														
61	من بين التدابير المقترحة إجراء تعديل على لوائح ICANN الداخلية (المادة 11، البند 2، الفقرة 1"ي") لتطلب محاولة العثور على حل مقبول فقط عندما تكون مشورة GAC مدعومة بالإجماع، يُفهم الإجماع على أنه يعني توافق على ممارسة اعتماد القرارات بالاتفاق العام مع غياب أي اعتراض رسمي. يُقر إجراء المساءلة المقترحة أن قرار عدم اتباع مشورة توافق بالإجماع يتطلب أغلبية 3/2 مجلس ICANN. كذلك، يمكن أن تقدم GAC مشورة إلى ICANN في أي وقت، سواء بإجماع تام أو بدونه.														
	انطلاقاً من الاعتراف بالمبدأ العام أن اللجنة الاستشارية يجب أن تكون حكماً ذاتياً لتحسين إجراءات التشغيل الخاصة بها، يمكن أن تحدد GAC كيفية إثارة الاعتراضات وكيفية أخذها في الاعتبار														

5. اختبارات الإجهاد ذات الصلة بهذه التوصية

- اختبار الإجهاد 18: تُعدّل الحكومات باللجنة الاستشارية الحكومية إجراءات التشغيل الخاصة بها وذلك للتحوّل من قرارات الإجماع إلى التصويت بالأغلبية للنصيحة إلى مجلس ICANN

6. كيف يستجيب هذا لمتطلبات إشراف CWG؟

- لا يوجد

7. كيف يعالج هذا معايير NTIA؟

- قدمت الإدارة الوطنية الأمريكية للاتصالات والمعلومات NTIA بعض المتطلبات لهذا النقل، بما في ذلك النصيحة بأن يكون اختبار الإجهاد رقم 18 اختبارًا مباشرًا للمطلب الخاص بتجنب التوسع الكبير في دور الحكومات في عملية اتخاذ القرارات داخل ICANN. ومن ثم فإن التغييرات المقترحة على اللائحة الداخلية تمثل جزءًا هامًا في مقترح المجتمع.
- من خلال ضمان بقاء حكم مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية مدفوعًا بالإجماع، يوفر المقترح ضمانًا ضد احتمال وجود مجموعة كبيرة من الحكومة تحاول التأثير بشكل مفرط على مجلس ICANN.
- وفي الوقت نفسه، فإن المقترح ستمكن اللجنة الاستشارية الحكومية، إذا وصلت حكومة ما إلى مرحلة تسيء فيها استخدام قدرتها على الاعتراض رسميًا من أجل الاعتراض على مشورة السياسة العامة، لتعديل مبادئها التشغيلية لمعالجة هذه الحالة الطارئة. ومع ذلك، ستكون المبادئ المعتمدة مناسبة لمتطلبات الإجماع المنصوص عليها في اللوائح الداخلية.